شرح (الأصول في النحو) لأبي الحسن الرماني
(جمعًا ودراسةً لبعض نصوصه)

دكتور

أحمد بن عتيق بن راضي الحربي

أستاذ النحو والصرف المساعد - بقسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب بالمندق - جامعة الباحة

An Explanation of The origins of Grammar

Ahmed Harbi

Linguistics and linguistics, Department of Arabic Language-College of Science and Arts at AL-Baha University, AL-Baha, KSA.

E-mail: *dr.ahmad.amh@gmail.com*

Abstract

This research means collecting texts scattered in the belly of the books. (Explanation of origins in grammar) by Abi Al-Hassan Al-Rumani., the study of these texts and their comparison with Rumani's explanation of the book is provided by a brief study, these texts include a biography of the author, authentication of his work, the influence of Ibn Al-Saraj on him and how the author's points of view developed

The research included 16 texts, three opinions of Al – Rumani which were brought from explain it on the basics Al Osool

The research is considered unique for mentioning some of the topics related to Al-Rumani issues.

Keywords: An Explanation- *origins – grammar - Abi Al-Hassan Al-Rumani - texts* -

(شرح الأصول في النحو)

أحمد الحربي
قسم اللغويات، كلية العلوم والآداب بالمندق، جامعة الباحة، الباحة، المملكة العربية السعودية.
الإيميل: dr . ahmad.amh@gmail.com

الملخص

هذا البحث يُعنى بجمع نصوص متناثرة في بطون الكتب لكتاب (شرح الأصول في النّحو) لأبي الحسن الرّمّانيّ ، ودراسة هذه النّصوص، ومقارنتها بشرح الرّمّانيّ على الكتاب، تقدمه دراسةٌ مختصرة، شملت تعريفًا بالمؤلِّف، وتوثيق نسبة الشرح إليه، وأثر ابن السرّاج على الرّمّانيّ، والتّطور في آراء الرّمّانيّ من خلال شرحه على الأصول، وما تفرّد به شرح الأصول من مسائل عن شرح الرّمّانيّ على الكتاب.

شمل البحث ستة عشر نصًّا، وثلاثة آراءٍ للرّمّانيّ نُقلت من شرحه على الأصول.

يعدُّ البحث مصدرًا أصيلًا لمسائل الاستثناء عند الرّمّانيّ؛ إذ ذكرت مسائلَ لم يذكرها الرّمّانيّ في شرحه على الكتاب.

الكلمات المفتاحية: شرح- الأصول- النحو- أبي الحسن الرّمّانيّ- النصوص

المقدمة

أحمدالله على جزيل نعمه، وأشكره على عظيم مننه، وأصلي وأسلم على خير خلقه، وخاتم رسله، وعلى آله وصحبه.

وبعد...

فمن نفائس التراث اللغوي كتاب "شرح الأصول في النحو "لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني، ونفاسته تكمن في المشروح والشارح، فالمشروح كتاب الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج(ت ٣١٦هـ)، والشارح الرُّماني إمام من أئمة النحو، وتلميذ ابن السراج.

وهذا الشرح لما يزل مفقودا، وجدت منه قطعة تقع في اثنتين وثلاثين ورقة، حققها الباحث:ضار حميد الدين، وبقيت نصوص منه متناثرة في كتب لغوية وغير لغوية، وفي كتب مطبوعة وبعضها مخطوطة، ورأى الباحث جمع هذه النصوص في سفر واحد، وإعادة الحياة إلى بعض ذلك الكتاب، تدفعه إلى هذا العمل عدة أسباب:

١ – أنه هو الشرح الوحيد لأصول ابن السراج الذي وصلنا شيء منه.

٢ – أنه شرح لسفر عظيم من أسفار النحو، وهو « الأصول في النحو ».

٣ – أن الشّارح إمام من أئمة النحو، وهو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ).

٤ – أن الشّارح تلميذ ابن السراج، سمع منه شرح الأصول، روى الوزير القفطي عن الرُّماني قال: كان أبو بكر بن السراج يقرأ عليه كتاب « الأصول » التي صنفه، فمر فيه باب استحسنه بعض الحاضرين، فقال: هذا والله أحسن من كتاب «المقتضب» فأنكر عليه أبو بكر ذلك، وقال: لا تقل هذا. وتمثل ببيت . وكان كثيرا ما يتمثل فيما يجري له من الأمور بأبيات حسنة –:

ولكنْ بَكَتْ قَبْلُ فَهاجَ لِي البُكا بُكاها فقلتُ الفضلُ للمُتَقَدِّمِ[1]

٤ – أن هذه النصوص من هذا الشرح احتوت آراء للرُّماني لا توجد في كتبه كتبه المطبوعة والمحققة، كإعرابه لـ« غير» في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [2].

٥ – أن هذه النصوص تكشف لنا تطوراً في آراء الرُّماني، كرأيه في الخلاف بين بين سيبويه والمبرد في مسألة: « لو كان معنا إلّا زيد لهلكنا »[3].

٦ – أن هذه النصوص تعد مصدراً أصيلاً لمسائل الاستثناء عند الرماني؛ إذ ذكرت مسائل لم يذكرها الرماني في شرحه على الكتاب.

وكانت مصادر الباحث التي استقى منها نصوص الشرح كالتالي:

١– شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٦ هـ).

٢– الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢ هـ .).

٣– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ .).

٤– البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ .).

٥– حواشٍ على مخطوط «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ .).

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣ / ١٤٥.

(٢) ينظر: البحث ٤٤.

(٣) ينظر: البحث ٤٢.

٦- حواشٍ على مخطوط «شرح شافية ابن الحاجب» لركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ .).

٧- شرح الخزرجية، لأبي العباس أحمد بن عبدالرحمن النقاوسي (ت ٨١٠ هـ .).

الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الباحث لم تكن هناك دراسات على هذا الشرح سوى تحقيق قطعة من شرح الأصول في النحو، لأبي الحسن الرُّماني، تقع في اثنتين وثلاثين ورقة، من باب التثنية والجمع الذي على حد التثنية إلى باب معاني الأفعال المزيدة على الثلاثة. للباحث:نصار بن محمد حميد الدين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٥هـ ..

منهج البحث:

١- جمع نصوص شرح الأصول للرُّماني من كتب التراث.

وكانت الدقة في جمع النصوص أساسا قام عليها هذا البحث؛ إذ جميع النصوص المنقولة لا بد أن يتقدمها: "قال الرُّماني في شرح الأصول لابن السراج"، أو نحوه، وما تقدمه "قال الرُّماني" فقط فقد سبقه كلام دل على أنه من شرح الأصول.

٢- ترتيب النصوص حسب ترتيب الأبواب في كتاب الأصول لابن السراج.

٣- المقارنة بين شرح الكتاب للرُّماني وشرحه على الأصول.

٤- دراسة المسائل الواردة دراسة مختصرة.

٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وذكر رقم الآية.

هيكل البحث:

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين:

الفصل الأول: الرُّمّانيّ وكتابه شرح الأصول في النحو، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف موجز بالرُّماني.

المبحث الثاني: كتاب شرح الأصول في النحو، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: توثيق نسبة الشرح إلى الرُّمّانيّ.
- المطلب الثاني: أثر ابن السرّاج على الرُّمّانيّ.
- المطلب الثالث: التّطور في آراء الرُّمّانيّ من خلال شرحه للأصول.
- المطلب الرابع: ما تفرّد به شرح الأصول من مسائل عن شرح الكتاب.

الفصل الثاني: ما تبقى من نصوص (شرح الأصول في النحو للرُّماني)، وفيه سبعة عشر مطلبا:

- المطلب الأول: حذف الخبر بعد "لولا".
- المطلب الثاني: زيادة "لا" في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾.
- المطلب الثالث: الفرق بين "إلّا" و "غير" في الاستثناء.
- المطلب الرابع: الفرق بين "غير" صفةً واستثناءً.
- المطلب الخامس: إعراب المعطوف على المستثنى بـ "غير".
- المطلب السادس: الفرق بين الاستثناء بـ "إلّا" والصفة بـ "غير".
- المطلب السابع: الفرق بين "غير" و "سوى".
- المطلب الثامن: الاستثناء المنقطع.
- المطلب التاسع: دخول "إلّا" على جملة كان.
- المطلب العاشر: ما يجوز فيه البدل على وجهين.
- المطلب الحادي عشر: وقوع "إلّا" بمنزلة "غير" في الصّفة.
- المطلب الثاني عشر: الاستثناء الذي يقدّم فيه المستثنى.

- المطلب الثالث عشر: استثناء شيئين بأداة واحدة.
- المطلب الرابع عشر: توكيد الحرف.
- المطلب الخامس عشر: الغرض من الإمالة.
- المطلب السادس عشر: حروف الزيادة.
- المطلب السابع عشر: آراء الرُّمّانيّ المنقولة من شرح الأصول.

هذا، وأسأل الله أن يبارك في هذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يعفو عن الزلل والخطل.

التّمهيد

أهمية كتاب (الأصول في النّحو)، وأهم شروحه

كتاب « الأصول في النحو » لأبي بكر بن السراج من أنفس ما كتب في العربية، ومن أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل اضطراب النقل واختلافه[١]، حتى وصفه أحد تلاميذ ابن السراج بأنه أحسن من من كتاب « المقتضب »[٢].

لقد أثار « الأصول » إعجاب العلماء ودهشتهم، حتى غدوا يلبسونه من الكلام أجمله، ومن الثناء أعطره، قال الأنباري: فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب[٣]، وقال ابن خلكان: في كتاب كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه[٤]، وقال القفطي:وهو غاية في الشرف والفائدة، فقد اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها[٥]، وقال وقال ياقوت: رجع إلى كتاب سيبويه، ونظر في دقائقه، وعول على مسائل الأخفش الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، ويقال: ما زال النحو النحو مجنونا حتى عقّله ابن السراج[٦].

وقال الطناحي: ولعله أخطر مصنف نحوي بعد كتاب سيبويه، وقد عني فيه فيه عناية بالغة بسيبويه، والمبرد، والأخفش الأوسط، بحيث صار لزاماً على من

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٣٣٩.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٥٣٦.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ٢٢٠.

(٤) ينظر:وفيات الأعيان ٣٣٩/٤

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٣ / ١٤٦.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٢٥٣٥.

من أراد أن يعرف نحو هؤلاء الأئمة أن يرجع إلى كتاب ابن السراج هذا[١].

شروح الأصول:

لقد نال كتاب الأصول شهرة واسعة، وتبوء مكانة عالية، مما جعل العلماء يتناولونه بالشرح والتعليق والاختصار، ومن ذلك:

١- شرح علي بن عيسى الرُّماني (ت ٣٨٤ هـ)[٢]، وهو موضوع هذا البحث. البحث.

٢- شرح أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاد (ت ٤٦٩هـ)[٣].

٣- شرح أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المعروف بابن الباذش الباذش (ت ٥٤٠ هـ)[٤].

٤ - شرح أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ)[٥].

٥- حواشٍ على أصول ابن السراج، ليحيى بن عبد المعطي الزّواوي (ت ٦٢٨ ٦٢٨ هـ)[٦].

٦- مختصر أصول ابن السراج، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)[٧].

---

(١) ينظر: فهارس كتاب الأصول للطناحي ص٣.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥، ومعجم الأدباء ١٨٢٧.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٥ / ٢٩٨، وكشف الظنون ١ / ١١١.

(٤) ينظر: البغية ٢ / ١٤٢، وكشف الظنون ١ / ١١١.

(٥) ينظر: البغية ٢ / ٢٣٦، وكشف الظنون ١ / ١١١.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٢٨٣١، والبغية ٢ / ٣٤٤.

(٧) ينظر: نكت الهميان ١٨٢.

المبحث الأول
التعريف بالرُّمّانيّ

اسمه، ونسبه:

هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرُّماني.

مولده:

ولِد الرُّمَّاني في بغداد سنة ٢٩٦ هـ. وهذا القول هو المشهور في عامة كتب كتب التراجم(١).

وفاته:

توفي الرُّمَّاني ليلة الأحد حادي عشر من جمادى الأولى، سنة أربع وثمانين وثمانين وثلاثمائة، في خلافة القادر بالله، عن ثمانٍ وثمانين سنة(٢).

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

تتلمذ الرُّمَّانيُّ على كبار علماء عصره، ممن كان لهم القدم الراسخة في القراءة، والنَّحو، واللغة، والكلام. ومنهم:

١ – أبو إسحاق الزَّجاج إبراهيم بن السَّريِ بن سهل، المتوفى سنة (٣١١ هـ .). قرأ عليه الرُّماني كتاب سيبويه(٣).

٢ – أبو بكر بن السراج محمد بن السَّري النحوي، المتوفى سنة

(١) ينظر: الفهرست ١٢٨، والأنساب ٣ / ٨٩، ونزهة الألباء ٢٧٦، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٤، والكامل لابن الأثير ٧ / ٤٦٨، وإشارة التعيين ٢٢١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٤ / ٧٤، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤، وشذرات الذهب ٣ / ٢٤٣

(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٠، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٤.

٣١٦ هـ .. قرأ عليه الرُّمَّاني الكتاب[١].

٣ – أبو بكر بن شقير أحمد بن الحسن بن العباس البغدادي، المتوفى سنة (٣١٧ هـ). وقد صرَّح الرُّمَّاني بالأخذ عنه في شرح الكتاب[٢].

٤ – أبو بكر بن دريد محمد بن الحسن الأزدي، المتوفى سنة (٣٢١ هـ). أخذ عنه عنه النحو[٣]. ولعله أخذ عنه الأدب، واللغة[٤].

٥ – أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس، المتوفى سنة (٣٢٤ هـ). أخذ عنه الرُّمَّاني القراءات، وصرَّح بذلك في شرح الكتاب[٥]. كما كما روى عنه (شرح شعر زهير) لثعلب[٦].

٦ – أبو بكر بن الإخشيد أحمد بن علي الإخشيد، المتكلم المعتزلي، المتوفى سنة (٣٢٦ هـ). أخذ عنه الكلام، وذهب مذهبه في الاعتزال[٧].

تلاميذه:

تلمذ لأبي الحسن الرُّمَّاني خلق كثير؛ فقد كان مجلسه لا يحصى عدده من كثرة كثرة الطلبة؛ كما روى ذلك أبو طالب العبدي[٨] . وممن تلمذ على أبي الحسن الرُّمَّاني: الرُّمَّاني:

١ – عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي، أبو القاسم النحوي، العروضي،

---

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٠، وإنباه الرواة ٣ / ١٤٥.

(٢) ينظر: شرح الرماني على الكتاب (تحقيق الدميري) ١٧٥٧.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤، وإشارة التعيين ٢٢١.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩.

(٥) ينظر: شرح الرماني على الكتاب (تحقيق الدميري) ١٧٧٠.

(٦) ينظر: شرح شعر زهير ١٣.

(٧) ينظر: الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٢.

(٨) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٣٨٧.

المعتزلي، المتوفى سنة (٣٨٧ هـ) .سمع الكثير من الرُّمَّاني، وأخذ عنه الأدب[١].

٢ – أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، المتوفى سنة (٣٩١ هـ)[٢]. أخذ عن الرُّمَّاني، وصرح بذلك في كتابه المطبوع (تفسير المسائل المشكلة)[٣].

٣ – عبد الباقي بن محمد بن بانيس النحوي،المتوفى سنة (٤٠٠ هـ). لقي الرُّمَّاني، الرُّمَّاني، وتصدَّر للإفادة[٤].

٤ – أبو حيان التَّوحيدي، علي بن محمد بن العباس. كان حيًّا سنة (٤٠٠ هـ .)[٥] تلمذ للرُّمَّاني، وكان شديد الإعجاب به، كثير الثناء عليه[٦].

٥ – عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري اللغوي، أبو أحمد القرميسيني[٧]، القرميسيني[٧]، المتوفى سنة (٤٠٥ هـ .) . قرأ لاميَّة أبي كبير الهذلي على الشيخ أبي الحسن الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني، وروى عنه شعر الشنفرى[٨].

٦ – أبو طالب العبدي، أحمد بن بكر بن بقية، المتوفى سنة(٤٠٦ هـ). أخذ عن عن الرُّمَّاني[٩].

---

(١) ينظر: الإكمال ١ / ١٣٦، معجم الأدباء ١٢ / ٦٢، وبغية الوعاة ٢ / ١٢٧.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١١ / ٢١٧، وبغية الوعاة ١ / ٥٨٤.

(٣) ينظر: تفسير المسائل المشكلة ٤٨، ٧١.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ١٥٥، وبغية الوعاة ٢ / ٧١.

(٥) ينظر: إشارة التعيين ٢٢٦، وبغية الوعاة ١ / ١٩٠.

(٦) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٢٨، والوافي بالوفيات ٢٢ / ٣٩.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ١٧٥، والوافي بالوفيات ١٨ / ٤١٩ ، وجاء ذكْره في المزهر بلقب (الترميسي) وهو تصحيف. والصواب ما أثبته. ينظر: المزهر ١ / ١٦٢، ١٦٨.

(٨) ينظر: المزهر ١ / ١٦٨ – ١٦٩، والمنتخب في شرح لامية العرب ليحيى الغساني (مخطوط).

(٩) ينظر: نزهة الألباء ٢٩٠، والوافي بالوفيات ٦ / ٢٦٧.

٧- محمد بن محمد بن النعمان، المعروف بـ (الشيخ المفيد)، المتوفى سنة (٤١٣ هـ .). وشيخه الرُّمَّاني هو الذي لقبه بـ (الشيخ المفيد)[١].

٨ -أبو القاسم الدقيقي، علي بن عبيد الله الدقاق، المتوفى سنة (٤١٥ هـ). قرأ الكتاب الكتاب على الرُّمَّاني قراءة تفهُّم، وأخذ بذلك خطُّه عليه[٢].

٩ - ابن القا رح أبو الحسن علي بن منصور بن طالب الحلبي. كان حيًّا سنة سنة (٤٢١ هـ)[٣]. يقول في رسالته إلى أبي العلاء المعري: سافرت إلى بغداد، ونزلت على أبي علي الفارسي، وكنت اختلف إلى علماء بغداد: أبي سعيد سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرُّمَّاني... [٤].

١٠ - أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان النحوي، المتوفى سنة (٤٢٤ هـ). هـ) . صاحب أبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الرُّمَّاني. قرأ عليهما كتاب سيبويه[٥].

١١ - أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيمري[٦]. من نحاة القرن الرابع، الرابع، صرَّح بأخذه عن الرُّمَّاني في كتابه (التبصرة)[٧].

١٢ - أبو البركات محمد بن عبد الواحد بن محمد الرُّبيريُّ. كان حيًّا سنة (٤٣٤ هـ .)، حدَّث عن أبي الحسن الرُّمَّاني[٨].

---

(١) ينظر: روضات الجنات ٥٤٥.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢١، ومعجم الأدباء ١٤ / ٥٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٠٧.

(٤) ينظر: رسالة الغفران ٥٦.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٨٤، وبغية الوعاة ٢ / ١٧٠.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ١٢٣.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٥.

(٨) ينظر: الصلة ٢ / ٥٦٣.

١٣ – ابن الدَّهان، الحسن بن محمد بن علي بن رجاء اللغوي، المتوفى سنة سنة (٤٤٧ هـ). أخذ العربية على أبي الحسن الرُّمَّاني[١]، وروى عنه (شرح شعر شعر زهير)، لثعلب[٢].

١٤ – أبو القاسم علي بن المحسِّن التنوخي، المتوفى سنة (٤٤٧ هـ). روى عن عن الرُّمَّاني[٣].

١٥ – هلال بن المحسنِ بن إبراهيم بن هلال الحرَّاني، المتوفى سنة (٤٤٨ هـ) . كان كاتبا فاضَلا، أخذ عن أبي علي الفارسي، وأبي الحسن الرُّمَّاني[٤].

١٦ – أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري، المتوفى سنة (٤٥٤هـ .). روى عن أبي الحسن الرُّمَّاني[٥].

١٧ – أبو الحسن محمد بن حمدان الدَّلفيُّ العجليُّ، المتوفى سنة (٤٦٠ هـ .)، من أصحاب أبي الحسن الرُّمَّاني[٦].

١٨ – أبو الغنائم محمد بن أحمد بن عمر الخلّال. أخذ عن أبي الحسن الرُّمَّاني، الرُّمَّاني، وطبقته[٧].

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ١٢ / ٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح شعر زهير ١٣.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٩ / ٢٩٤.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤، وغاية النهاية ١ / ٢٠٥.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١٨ / ٢٠٧، وعند السيوطي: محمد بن عبد الله بن حمدان.
ينظر: بغية الوعاة ١ / ١٢٨.

(٧) ينظر: معجم الأدباء ١٧ / ٢٠٨، وبغية الوعاة ١ / ٣٧.

١٩ – أبو عبدالله، الحسن بن محمد بن ميمون المصري، روى عن الرُّمَّاني[١]. الرُّمَّاني[١].

٢٠ – أبو الحسن، علي بن محمد البديهيُّ[٢]. أَكْثَر من الأَخْذ عن أبي الحسن الحسن الرُّمَّاني في شبابه، ثم كفره[٣].

آثاره العلمية:

كان أبو الحسن الرُّمَّاني جامعا مفنَّنا في علوم كثيرة، كثير التصنيف والتأليف؛ له والتآليف؛ له نحو من مائة مصنَّف. وأَكْثَر ما يصنفه يؤخذ عنه إملاء [٤].

ولعلي أكتفي بذكر كتبه في علوم اللغة العربية، وهي كالتالي:

١ – الاشتقاق الصغير[٥]. ويسمى: الاشتقاق المستخرج[٦].

٢– الاشتقاق الكبير.

٣– أغراض كتاب سيبويه.

٤– الإيجاز في النحو[٧].

٥– البلاغة. لم تذكره المصادر، وعدَّه ابن أبي الإصبع في الكتب التي أفاد أفاد منها في كتابه: بديع القرآن المجيد[٨].

٦– التصريف[٩].

---

(١) ينظر: طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢ / ١٧٤ (مخطوط).

(٢) ينظر: يتيمة الدهر ٣ / ٣٩٩.

(٣) ينظر: البصائر والذخائر ١ / ١٤٥.

(٤) ينظر: الفهرست ١٢٨، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤.

(٥) ينظر: الفهرست ١٢٨.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

(٧) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٥، ومعجم البلدان ١٤ / ٧٥.

(٨) ينظر: بديع القرآن ٥، والرماني النحوي ٩٥.

(٩) ينظر: الفهرست ١٢٩، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤.

٧- تهذيب أبواب كتاب سيبويه[١].

٨- الحدود الأصغر[٢].

٩ - الحدود الأكبر[٣].

١٠- معاني الحروف[٤] ويسمى (الحروف)[٥]، ونشر رسالةً باسم (منازل الحروف)[٦]

١١ - الخلاف بين سيبويه والمبرد.

١٢- الخلاف بين النحويين[٧].

١٣- شرح الأصول لابن السراج[٨].

١٤ - شرح الألف واللام للمازني[٩].

١٥- شرح الجمل لابن السراج.

١٦- شرح الشَّكل والنَّقط لابن السراج[١٠].

١٧ - شرح كتاب سيبويه.

١٨- شرح مختصر الجرمي.

١٩- شرح المدخل للمبرِد.

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

(٢) حققه د. إبراهيم السامرائي، ونشرته دار الفكر - عمَّان ١٩٨٤ م.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ٢٧٦، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٥.

(٤) ينظر: نزهة الألباء ٢٧٦، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٥، والوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

(٦) حققه د. إبراهيم السامرائي. ونشر مع رسالة الحدود.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

(٨) وهو موضوع البحث.

(٩) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

(١٠) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

٢٠ – الشرح الكبير لمسائل الأخفش.
٢١– الشرح الصغير لمسائل الأخفش[١].
٢٢– شرح المقتضب للمبرِد[٢].
٢٣ – شرح الموجز لابن السراج[٣].
٢٤– شرح الهجاء لابن السراج[٤].
٢٥– المبتدأ في النحو[٥].
٢٦ – المخزومات. كذا ورد عند القفطي[٦] ولعلّه: المجزومات.
٢٧– المسائل المفردات من كتاب سيبويه[٧].
٢٨– المسائل والجواب من كتاب سيبويه[٨].
٢٩– نكت سيبويه[٩].
٣٠– الهجاء[١٠].

(١) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٥، ومعجم البلدان ١٤ / ٧٥.
(٢) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢ / ١٨١.
(٣) ينظر: الفهرست ١٢٩، ونزهة الألباء ٢٧٦.
(٤) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.
(٥) ينظر: الفهرست ١٢٨، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.
(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.
(٧) ينظر: الفهرست ١٢٨.
(٨) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.
(٩) ينظر: الفهرست ١٢٨. وهو مطبوع، نشره عبد العليم، دلهي، ١٩٣٤ م.
(١٠) ينظر: الفهرست ١٢٨، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٥.

المبحث الثاني
كتاب شرح الأصول في النحو

المطلب الأول
توثيق نسبة الشرح إلى الرُّمّانيّ

نسب هذا الشرح إلى الرُّماني جل من ترجم له وذكر مصنفاته، ومن أهمهم: الوزير أهمهم: الوزير القفطي[١]، وياقوت الحموي[٢]، وعبدالباقي اليماني[٣]، والصفدي[٤]، والصفدي[٤]، والسيوطي[٥].

وأما هذه النصوص من هذا الشرح فجميعها مقدمة بـ"قال الرماني في شرح شرح الأصول"[٦] أو "قال الرُّماني في شرح كتاب الأصول لابن السراج"[٧] أو نحوها، مما لا يدع مجالاً للشك في نسبتها.

(١) ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٥.
(٢) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.
(٣) ينظر: إشارة التعيين ٢٢١.
(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ٢١/٣٧٣.
(٥) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٨٠.
(٦) ينظر: البحث ٣٦
(٧) ينظر: البحث ٣٢.

المطلب الثاني
أثر ابن السرّاج على الرُّمّانيّ.

لقد بدا أثر ابن السراج واضحا على الرُّماني، سواء كان في الآراء النحوية أو في العلّة وإليك بعض الأمثلة التي تبين ذلك الأثر:

أثره في الأحكام النحوية:

١ . في مسألة تقدير الخبر بعد لولا.

يقول ابن السراج: ومنه "لولا عبدالله لكان كذا وكذا"، فعبدالله مرتفع بالابتداء، بالابتداء، والخبر محذوف، وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبدالله بذلك بذلك المكان. وقال الرُّماني في شرحه: تقول: لولا زيد لكان كذا وكذا، فالخبر محذوف، كأنك قلت: لولا زيد بالمكان الذي هو به لكان كذا وكذا(١).

٢ . في مسألة الاستثناء المنقطع، اشترط ابن السراج فيه أن يكون الكلام الذي قبل "إلا "قد دل على ما يستثنى منه.

ووافقه الرُّماني في هذا الشرط(٢).

أثره في العلّة:

١ . في مسألة حذف الخبر بعد لولا، قال ابن السراج: ولكن حذف حين كثُر كثُر استعمالهم إياه، وعرف المعنى. ويعلل الرُّماني بالتعليل ذاته فيقول: ولكنك حذفته لكثرة الاستعمال في هذا المعنى(٣).

٢ . في مسألة الفرق بين سوى وغير، قال الرُّماني عن سوى: إلا أنّه لا يكون إلا منصوبا، ولا يكون صفة تابعة؛ لما تضمنه من معنى الظرفية. الظرفية. وهذا تعليل ابن السراج في الأصول(٤).

---

(١) ينظر: البحث ٣٠.

(٢) ينظر: البحث ٣٨.

(٣) ينظر: البحث ٣٠.

(٤) ينظر: البحث ٣٧.

المطلب الثالث

التطور في آراء الرُّمّانيّ من خلال شرحه للأصول

في أثناء النظر في هذه النصوص من شرح الأصول للرُّماني وفي شرحه على الكتاب رأيت تطورا في آراء الرُّماني، فقد يقول بالقول في شرح الأصول ثم يرى رأيا آخرا في شرح الكتاب، وقد يقول بقولٍ في شرح الأصول ثم يزيد عليه في شرح الكتاب.

وهذه نماذج من هذا التطور:

١ ـ في قولك: لو كان معنا رجل إلّا زيدٌ لغلبنا. فـ "إلا" صفة عند سيبويه، واستحال أن تقع استثناء، وأجاز المبرد الاستثناء.

هذا الخلاف بين سيبويه والمبرد وقف منه الرُّماني موقفين متباينين، فعده في في شرح الكتاب خلافا ورجح مذهب سيبويه، وقال في شرح الأصول: والذي عندي أنه ليس بخلاف[١].

٢ ـ في إعراب "غير "في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، ذكر الرُّماني في شرح الأصول ثلاثة أوجه في إعرابها: الرفع والنصب والنصب والجر، وذكر الأوجه في شرح الكتاب، وحسن الرفع[٢].

٣ ـ في إعراب "عمرو "في: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو. ذكر الرُّماني في شرح الأصول وجهين في إعرابه: الخفض؛ عطفا على "زيد"، والرفع؛ حملا على على المعنى، وذكر الوجهين في شرح الكتاب، ورجح الجرً؛ لأنه أشكل في اللفظ اللفظ مع اتفاق المعنى[٣].

---

(١) ينظر: البحث ٤٢.

(٢) ينظر: البحث ٤٤.

(٣) ينظر: البحث ٣٥.

المطلب الرابع
ما تفرّد به شرح الأصول من مسائل عن شرح الكتاب

مسائل البحث هي مسائل الاستثناء، ولا يكاد يخرج عنها إلّا قليل من المسائل، وجل هذه المسائل ذكرها الرُّماني في شرحه على الكتاب إلّا أن ثمة مسائل تفرد بها شرح الأصول؛ لذا يعد هذا البحث مصدر أصيلًا في مسائل الاستثناء.

والمسائل التي تفرّد بها شرح الأصول:

١ . **مسألة في حكم دخول (إلّا) على جملة كان.**

قال الرُّماني في شرح الأصول: تقول: ما كان منطلقاً إلّا زيدٌ، فتقدّم «منطلقاً»- وهو الخبر- على الاسم. ويجوز «ما كان إلّا زيدٌ منطلقاً»[١].

٢ . **مسألة: في توكيد الحرف.**

حكى الرُّماني في شرح أصول ابن السراج الأمرين فقال في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ مخرجة مخرج التّمكين، وقد يكون لرفع المجاز[٢].

(١) ينظر: البحث ٣٩.

(٢) ينظر: البحث ٤٧.

الفصل الثاني

ما تبقى من نصوص شرح الأصول للرُّمّانيّ

المطلب الأول

حذف الخبر بعد « لولا »

قال الرُّماني في شرح الأصول[1] : تقول: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا. فالخبر محذوف، محذوفٌ، كأنّك قلت: لولا زيدٌ بالمكان الذي هو به لكان كذا وكذا، ولكنّك حذفته لكثرة حذفته لكثرة الاستعمال في هذا المعنى على هذه الصيغة؛ إذ كان لا يخلو أن يكون في مكانٍ من الأمكنة. ولو أردت مكاناً خاصًّا بعينه لم يجز حذفُه، كقولك: كقولك: لولا عبدالله في الدّارِ لكان كذا وكذا. فمثل هذا لا يحذف؛ لأنه لا يعرف[2]. يعرف[2].

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٥ ح ٤.

(٢) وإلى هذا ذهب ابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك، وذهب الجمهور إلى وجوب حذف الخبر بعد لولا مطلقا؛ إذ لا يكون الخبر عندهم كونا مطلقا، فإذا أُريد الكون المقيد جعل مبتدأ، نحو: لولا قيام زيد لأتيتك.

ينظر: أمالي ابن الشجري ٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٥٤/١، والارتشاف ١٠٨٩/٣، والمغني ٤٤٦/٣، والجنى الداني ٥٩٩

المطلب الثاني

زيادة « لا »

قال الرماني[1]: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾[2] فـ« لا » فيها المؤكدة[3]، والمعنى: ولا تستوي الحسنة والسيئة؛ لأن « تستوي"من الأفعال التي لا تكتفي تكتفي بفاعل واحد كقولنا: اصطلح واختصم، وفي الجملة لا تُزاد إلّا في موضع لا موضع لا لبسٍ فيهً. فاعرفه.

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٨ / ٢٤٩، والأشباه والنظائر ٢ / ١٦٤.

(٢) من آية (٣٤) من سورة فصلّت.

(٣) وقال بزيادتها للتوكيد أبو علي الفارسي، والهروي، وابن الشجري، وأبو حيان، وابن هشام، وقال السمين الحلبي: هي مؤسسة غير مؤكدة ؛ إذ المراد بالحسنة والسيئة الجنس، أي: لا تستوي الحسنات في أنفسها، فإنها متفاوتة، ولا تستوي السيئات أيضا، فرب واحدة أعظم من أُخرى. وما قاله السمين مأخوذ من كلام الزمخشري.
ينظر: التعليقة ٢/٢٥٠، والأزهية ١٥١، والكشاف ١٥٣/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٥٤١/٢، والبحر المحيط ٢٥١/٩، والمغني ٣١٧/٣، والدر المصون ٥٢٧/٩

المطلب الثالث
الفرق بين « إلّا » ولفظ « غير » في الاستثناء

قال الرُّمانيُّ في شرح كتابِ الأصول لابن السراج[(١)]: الفرق أيضاً أن أصل « أصل « غير » أن تكون صفة، فهي فرع في الاستثناء، وأصل « إلا » أن تكون للاستثناء، وهي فرع في الصفة[(٢)] ، فإذا قلت: مررت برجلٍ غيرك. امتنع هاهنا الاستثناء، وتعينت الصفة، لأنه لا إخراج هاهنا[(٣)].

وإنما دخلت « غير » استثناء؛ لأنها أوجبت هنالك أنّ الثّاني غير الأول، كقولك: جاءني القوم غير زيد، كما تقول: جاءني القوم إلّا زيدا. فمن هنا وقع التشابه، فكانت « غير » للاستثناء.

وإذا قلت: ما قدم علينا أحد إلّا زيد خير منه، فلا تكون « إلّا » هاهنا صفة؛ لأنه لا يدخل فيه « غير » كما لاتصلح « إلّا » بعد المفرد، وإنما امتنعت امتنعت « غير » هاهنا لأنّه يفسد المعنى؛ لأنها تضاف للمفرد فيبطل خبر المبتدإ المبتدإ من أن يكون خبرا عن مبتدأ به، لأنه يصير: ما قدم علينا أحد غير زيد، زيد، و"خير منه » يتعذر التُّطق به، وحينئذ ينقلب المعنى التي كان في قولنا: إلّا إلا زيد خير منه، فلذلك بطلت هذه المسألة، وتعينت « إلّا » لها، وتعين معنى الاستثناء دون الصفة[(٤)].

---

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٣٨.

(٢) وهذا نص كلام ابن السراج. ينظر: الأصول ١/ ٢٨٦.

(٣) وذكر الرماني في شرحه فرقا آخرا، فقال: وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلّا في المفرد فإنه يجوز بغير، ولا يجوز في الجمل لما بينا.
ينظر: شرح الرماني على الكتاب ٥٣٩ – ٥٤٠ « رسالة » تحقيق: العريفي.

(٤) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٢، والتعليقة ٢ / ٧٣، وشرح الكتاب للرماني ٥٣٧ (رسالة) تحقيق: العريفي.
ونقل القرافي في موضع آخر ذات المسألة باختلاف في اللفظ، فقال: قال الرماني في شرح كتاب الأصول: وإذا قلت: ما قدم علينا أحد إلّا زيد خير منه. لا تكون « إلا » هاهنا صفة ؛ لأنه لا يصلح في هذا الموضع « غير » ؛ لأن « غير » لا تضاف لجملة، ولو دخلت « غير » هاهنا فسد المعنى من جهة أنه يخرج المبتدأ عن أن يكون مخبرا عنه، وكذلك منع: ما قدم= = علينا أحد غير زيد. لانقلاب المعنى، فبطل الصفة بـ« غير » وتعين الاستثناء.
فتفقد هذه المواضع على هذا الترتيب تعلم ما يجوز وما يمتنع إن شاء الله تعالى. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٣٨.

وتقول: جاءني القوم إلا زيد، فترفع على الصفة، ولا يجوز الرفع على الاستثناء، فكأنك قلت: جاءني القوم غير زيد، فصفهم بـ «غير» كما تصفهم بـ«مثل».

والفرق بين الاستثناء والصفة: أن الاستثناء يسلط الفعل على الاسم على جهة المفعول من غير إتباع، والصفة تابعة للموصوف، هذا من جهة اللفظ، والفرق والفرق من جهة المعنى: أن في الاستثناء يصير من الإيجاب نفيا، فقام القوم إلا زيدا، فـ« زيد » لم يقم، وأما « غير » على الصفة إذا قلت: جاءني القوم غير زيد، كأنك قلت: جاءني القوم الذين هم غير زيد، أي: الذين هذه صفتهم، فقد يكون يكون « زيد » جاء أيضا، إلا أنك لم تقض عليه بعدم المجيء، وإنما ذكرته لبيان صفة صفة القوم بـ« غير » كما بينتها بـ« مثل » في قولك: قام القوم الذين هم مثل زيد[1].

(١) وهذا ما قال به الرماني في شرحه على الكتاب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٤٠ (رسالة) تحقيق: العريفي.

المطلب الرابع
الفرق بين « غير » صفةً واستثناءً

قال الرماني[1] : والفرق بينهما في الحالتين أنّها إذا كانت صفةً لم توجب شيئًا شيئًا للاسم الذي بعدها ولم تنفِ عنه، نحو: جاءني رجلٌ رشيدٌ غيرُ زيدٍ. فوصفت فوصفت بها، ولم تنف عن زيدٍ المجيء، ويجوز أن يقع مجيئه، وأن لا يقع.

وإذا كانت استثناء فإذا كان ما قبلها إيجابا كان ما بعدها نفيا، أو نفيا فإيجابا، وإذا كانت صفةً وصف بها الواحد والجمع، وإذا كانت استثناء فلا تأتي إلّا تأتي إلّا بعد جمعٍ أو معناه[2].

---

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢ / ٣٠٩.

(٢) وقال الرُّماني في شرحه على الكتاب: والفرق بين أتاني القوم غيرُ زيد، بالرفع على الصفة، وبينه بالنصب على الاستثناء: أنّ الصفة لا توجب أنّ زيدا قد أتى، ولاً أنّه لم يأت ؛ لأنّه بمنزلة: أتاني القوم مثل زيد، وكذلك: ما أتاني غير زيد، إذا كان على الصفة أو الاستثناء، فالاستثناء يوجب أنه قَد أتى زيد، كما يوجبه في: ما أتاني إلا زيد. وليس كذلك الصفة إذا جرت على أصلها، ولكن قد تكفى من الاستثناء.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٤٠ (رسالة)تحقيق: العريفي.

المطلب الخامس
إعراب المعطوف على المستثنى بغير

قال الرماني [1]:ويجوز في « ما أتاني غير زيد وعمرٍو » وجهان: أن تخفض تخفض « عمرا » عطفًا على « زيد »، وأن ترفعهً حملاً على المعنى[2]؛ لأنه بمنزلة: ما أتاني إلّا زيدٌ وعمرو[3].

ولو قلت: ما أتاني إلّا زيدٌ وعمرو. امتنع الخفض، واتّحد الإعراب بالرفع على الفاعلية؛ لأنّه استثناء مفرغ.

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٣٩.

(٢) لا خلاف في الوجهين عند عامة النحويين، واختلفوا في علّة الرفع، فسيبويه يحمله على الموضع، وتبعه ابن السراج، وابن الدهان وأبو علي الشلوبين عطفاً على التوهم، وعند الرضي على موضع ما أضيفت إليه « غير ».

ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٤، والأصول ١ / ٢٨٧، والغرة ٥١٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٧، والارتشاف ٣ / ١٥٤٣.

(٣) قال الرماني في شرحه على الكتاب ٥٤٩ : فالجرُّ الوجه ؛ لأنه أشكل في اللفظ مع اتفاق المعنى.

المطلب السادس
الفرق بين الاستثناء بـ« إلّا » والصّفة بـ« غير »

قال الرُّماني في شرح الأصول[1]: والفرق بين الاستثناء بـ« إلّا » والصفة والصفة بـ "غير" أنك إذا قلت: قام القوم إلّا زيدا، فزيد محكوم عليه بعدم القيام، القيام، وإذا قلت: جاء القوم غير زيد، فزيد لم تتعرض له، بل للمغاير له خاصة، خاصة، كما لو قلت: جاءني القوم الّذين هم مثل زيد[2].

قال الرُّماني[3]: إذا قلت: ما يحسن بالرجل إلّاً زيد أن يفعل كذا. جاز في "زيد » الرفع على الصفة، والنصب على الاستثناء، وحسن « غير » أيضا صفة صفة واستثناء، ولو قلت: ما يحسن برجل إلّا زيدٌ أن يفعل كذا. لم يجز.

والفرق أن الأول يصح فيه الاستثناء، لأنه اسم جنس [4]، والثاني لا يصح فيه الاستثناء[5]، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[6].

---

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٣٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٠٧ « رسالة » تحقيق: العريفي، وشرح ابن يعيش ٢ / ٢١٣، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٦.

(٣) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٠.

(٤) وهذا هو تعليل ابن السراج. ينظر: الأصول ٢٨٧/١

(٥) إذ إن « رجلاً » نكرة.

(٦) الآية (٢) وجزء من (٣) من سورة العصر.

وذ قل القرافي في موضع آخر عن الرماني: قال: وتقول: ما يحسن بالرجل إلّا زيد أن يفعل [كذا]، فتجر « زيدا » على الصفة، فتتبع الصفة الموصوف على كل حال في رفعه ونصبه وخفضه. ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٠

وهذا النص لم أنقله في المتن اكتفاء بما ذكرته حول المسألة؛ إذ المسألة واحدة.

المطلب السابع

الفرق بين « غير » ولفظ « سوى »

قال الرُّماني[1]: « سوى » وإن كانت بمعنى « غير » إلّا أنّه لا يكون إلا منصوبا، ولا يكون صفة تابعة، لما تضمنه من معنى الظرفية[2].

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٠.

(٢) وهذا قول ابن السراج. ينظر: الأصول ٢٨٨/١

المطلب الثامن
في الاستثناء المنقطع

قال الرُّماني: إنما جاز لأنه محمول على التأويل، وكلُّ استثناء منقطع إنما مخرجه مخرج المتصل بالتأويل.

قال: وقولهم: ما زاد إلّا ما نقص، إن الماء له أحوال: السُّخونة والبرودة، والزِّيادة والنقص، فقولُهم « إلا ما نقص » استثناء من الأحوال، كأنه قال: لا حالة له حالة له إلّا النقص، وهو متّصل على هذا التأويل[1] [2].

قال القرافيُّ: وأخذ يذكر في كلّ استثناء منقطعٍ أحوالاً تُناسب ذينك المذكورين المذكورين قبل « إلّا » وبعدها[3].

---

(١) ساق القرافي هذا النص عن الرماني ليدلل على أن الرماني وافق شيخه ابن السراج في أنه يشترط في الاستثناء المنقطع أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى منه.
ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٦، وينظر رأي ابن السراج في الأصول ٢٩٠/١

(٢) وقال الرماني في شرحه على الكتاب: وقولُهم: ما زاد إلا ما نقص، استثناء منقطع ؛ لأن معناه: ما زاد أصلاً لكن نقص، فليس في هذا إخراج بعض من كل، ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة: هو على حاله إلّا النقصان الذي وقع فيه، فهذا وجه الاتصال.
ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٨٦ (رسالة) تحقيق: العريفي.

(٣) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٦.

المطلب التاسع
حكم دخول (إلّا) على جملة كان

قال الرُّماني في شرح الأصول[1]: تقول: ما كان منطلقاً إلّا زيدٌ، فتقدم « منطلقا » – وهو الخبر – على الاسم. ويجوز « ما كان إلا زيد منطلقا » لأن الملغاة لا تمنع الفاعل من عمله[2]، كما لا توجب له ما لم يكن في عمله، فهي يقع يقع بعدها الاسم والخبر، ويجوز أن تقدم الخبر على الاسم لأجل مَا تقدم من البيان، ولا يجوز أن تقدم الخبر على « إلا » والعامل جميعا، لا تقول: ما منطلقا إلا كان زيد [3]. من أجل أن كلَّ واحد منهما يطالب بتأخير الخبر، فإذا اجتمعا على ذلك لم يجز تقديمه عليهما، وإنما طُلِب « إلا » بتأخير الخبر؛ لاتصاله لاتصاله بالاسم، فصار معه كشيء واحد يطالب بتأخير الخبر.

فأما « كان » فيطلب بتأخيره بحق عملها فيه، فلا يصلح – مع اجتماعهما على على اقتضاء التأخير – مخالفة ذلك إلى التقديم، كما لا يجوز: ضرب غلامه زيدا. على التقديم في اللفظ، والمعنى للضمير على ظاهره[4]، ولو انفرد أحدهما جاز تقديم الضمير، فكذلك الضمير، فكذلك هذه المسألة.

---

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٧٣.

(٢) ما قبل الملغاة يجوز أن يعمل فيما بعدها وإن لم يجز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. ينظر: البصريات ٢ / ٧٨٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢٩٧/١.

(٤) وأجاز ذلك الأخفش، وأبو الفتح بن جني وجعله قياساً، وصحح مذهبهما ابن مالك. قال ابن جني: وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل، وحمل عليه قول الشاعر:

جَزَى ربُّه عنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

وذلك خلاف ما عليه الجمهور، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالا عليه. ينظر: الخصائص ١ / ٢٩٤ – ٢٩٩، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٧، وشرح ابن يعيش ١ / ١٧٧.

المطلب العاشر

ما يجوز فيه البدل على وجهين

قال الرُّماني في شرح الأصول لابن السراج[(١)]: تقول: ما ظننتُ أحدا قائما إلّا أبوك، أبوك، والأجود: إلّا أباك؛ حتى يكون بدلًا من « أحد » [(٢)]، وأما الرفع فعلى البدل من المضمر في « قائم »[(٣)]. وإذا كان بدلًا لم يكن فضلةً في الكلام، وإذا نصب نصب على الاستثناء كان فضلةً؛ لأنّه يأتي بعد تمام الكلام، والبدل بمنزلة المبدَل منه في أنّه معتمد الكلام[(٤)].

وهذا مطّرد في جميع أبواب البدل وغيره في أبواب الاستثناء.

---

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٨٤.

(٢) وهذا قول ابن السراج. ينظر: الأصول ٢٩٧/١

(٣) قال المبرد: تقول: ما ظننت أحدا يقول ذاك إلّا زيدا، وإن شئت قلت: إلّا زيدٌ، أما النصب فعلى البدل من « أحد »، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء، وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في « يقول » ؛ لأن معناه: ما أظنه يقول ذاك أحدٌ إلّا زيدٌ. فالذي أضمرته في « يقول » منفي عنه القول.

ينظر: المقتضب ٤ / ٤٠٢.

(٤) قال سيبويه: وإنما اختير النصب هنا، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلًا إلّا من منفي ؛ فالمبدل منه منصوب منفي، ومضمره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلًا منه ؛ لأنه هو المنفي، وهذا وصف أو خبر وقد تكلموا بالآخر، لأن معناه النفي إذا كان وصفًا لمنفي.

ينظر: الكتاب ٢ / ٣١٣.

المطلب الحادي عشر
وقوع « إلّا » بمنزلة « غير » في الصفة

قال الرُّماني: قال[1] : قال سيبويه في قولك لو قلت: لو كان معنا رجل إلّا زيدٌ لغُلبنا، أو قلت: لو كان معنا إلّا زيدٌ لَهلَكْنا. بمعنى الاستثناء لكان محالاً[2]. وأَجاز ذلك أبو العباس[3]، وقال: هذا أجود كلام.

قال: والذي عندي أنه ليس بخلاف[4]؛ لأن سيبويه لم يمنع من جواز هذه المسألة، وإنما منع منها بمعنى الاستثناء؛ لأنّه لا يستثنى من واحد كما لا يُستثنى من غير شيء مذكور، فشبّه الاستثناء من واحدٍ الاستثناء من غيرٍ مذكورٍ مذكورٍ ولاشك في امتناعه.

وأما أنه يمتنع من جواز المسألة فلأنه يجعل « لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغُلبنا » محمولاً على الصفة؛ من أجل أن « رجلاً » في مخرج الواحد، فإذا حقّق

---

(١) يعني به الرماني: ابن السراج. ينظر: الأصول ١ / ٢٩٨، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٣١.

(٣) أي المبرد.

ودلل المبرد على مخالفته لسيبويه في هذه المسألة، وهي من مسائل الغلط ورد ابن ولّاد على المبرد في هذه المسألة وانتصر لسيبويه، وقد رجع المبرد عن قوله ووافق سيبويه في المقتضب ٤ / ٤٠٨.

ينظر: رد ابن ولاد في الانتصار ١٦٦.

(٤) وعده الرماني في شرحه على الكتاب خلافاً، وقال: والصواب مذهب سيبويه، لأن هذا موجب، والدليل على ذلك الفرق بين: لو كان عندنا زيدٌ لسررنا، وبين: لو لم يكن عندنا زيدٌ لسررنا، فإذا قدر تقدير الإيجاب فحكمه حكم الإيجاب، كما أنه إذا قدر تقدير النفي فحكمه حكم النفي.

ينظر: شرح كتاب سيبويه لرماني ٥٠٥ « رسالة » تحقيق: العريفي.

حقق الكلام جرى على الصفة[1] ، كأنه قال: لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا. فهذا فهذا كلام صحيح.

ولو تأول متأول أن « رجلاً » في موضع « رِجال »، أو موضع « أحد » فقال: لو كان معنا أحد إلّا زيدا – على الاستثناء – لغلبنا. جاز.

وأما في « رجل » فلا يصح إلّا الصفة، فيكون معنى الكلام: لو كان معنا رجال لغلبنا إلّا زيدا، فتكون الغَلَبة تقع بكون الرجال دون « زيد ».

قال الرُّماني[2]: وقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[3] يجوز الرفع على الصفة للقاعدين، والنصب على الاستثناء [4]، والجرُّ على صفة المؤمنين.

قال أبو الحسن[5]: ويقوي النصب على الاستثناء أنها نزلت استثناء بعدما قبلها. قبلها.

قال: ويحتمل أن يتحصل الاستثناء بالصفة[6].

---

(١) وقال الرماني في شرحه على الكتاب: و لا يجوز هذا على البدل ؛ لأنّه بعد موجب، لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لغلبنا، كان فاسدا كفساد: سار إلّا زيد ؛ لأن الموجب لابد مِن أن يذكر فيه المستثنى منه.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٠٤ « رسالة » تحقيق: العريفي.

(٢) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٠.

(٣) من آية (٩٥) من سورة النساء.

(٤) ويجوز النصب على الحال من (القاعدون). ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١

(٥) أي الرماني. ينظر: الاستغناء ٣٤٠.

(٦) قال الرماني في شرحه على الكتاب: وقول الله عز وجل: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ على الصفة، ولا يحسن فيه البدل ؛ لأن الصفة إذا جاءت في موضعها بعد ذكر الموصوف كانت بمعنى الصفة أحقَّ منها بمعنى البدل، كقولك: مررت بزيد العاقل، فلا يحسن في مثل هذا البدل، ولكن قد يجوز: غير أولي الضرر، على الاستثناء الذي يجري مجرى الاستثناء من موجب، والرفع أحسن.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٠٦ (رسالة) تحقيق: العريفي.

المطلب الثاني عشر
الاستثناء الذي يُقدّم فيه المستثنى

قال الرُّماني[1] : تقول: أتى إلّا زيدا قومك. على التّقديم والتّأخير، ولا يجوز: يجوز: أتى زيدا إلّا قومك، على التّقديم والتّأخير؛ لأنَّ ما دخلت عليه « إلّا » مرتّبةً له بعدما منعتْه من التّقديم عليها[2] . فأما ما لم ترتّبه بعدها فلا سبيل لها عليه، نحو « قومك » في هذه المسألة، إن شئت قدَّمته أو أخّرته، فقلت: أتى قومك إلّا قومك إلّا زيدا، وأتى إلّا زيدا قومك، فأما « أتى زيدا إلّا قومك » فخطأ؛ لأن « زيدا » مستثنى قد رتَّبته « إلّا » بعدها، فمنعته من التقديم عليها[3].

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢١٧.

(٢) ونقل ابن السراج عن الأخفش: لو قلت أين إلا زيدا قومك، وكيف إلا زيدا قومك. لجاز؛ لأن هذا بمنزلة: أهاهنا إلا زيدا قومك، ويجيز: ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا، على أن يستثنى " زيدا" من الفاعلين. ينظر: الأصول ٢٩٩/١

وقال أبو حيان في التذييل والتكميل ٨ / ٢٤٤ : وحسن تقدُّم المستثنى على المستثنى منه إنما يكون في الرفع، فإن تقدم على المفعول لم يحسن، نحو: ضربت إلّا زيدا قومك، نص عليه الرماني.

(٣) وهذه المسألة لم يذكرها الرماني في شرحه على الكتاب.

المطلب الثالث عشر
استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف

قال الرُّماني في شرح أصول ابن السراج[1]: تقول: ما أكل إلّا عبدُالله طَعامك. وهو وهو كلام جيد؛ لأن « إلّا » ملغاة؛ لأنها في النَّفي، وإنما تكون معتبرة معدية ومؤثّرة في الإيجاب، وأما في النفي فهي ملغاة.

إلّا أنَّ ابن السراج قال: لا يقع بعد «إلّا» شيئان مختلفان على غير جهة البدل.

قال الرُّماني: وهذا إنما يجيء في الواجب؛ لأنَّ « إلّا » فيه مسلّطة، فلا تُسلّط إلّا على على شيء واحد، ألا ترى أنك لو قلت: ما أعطيت القوم درهما إلّا عمرا دانقا[2]، جاز في جاز في النَّفي؛ لأن « إلّا » فيه غير مسلّطة، ولو قلت: أعطيت القوم درهما إلا عمرا دانقا، دانقا، لم يجز ؛ لأنها في الإيجاب مسلّطة[3].

---

(١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٩٧.

(٢) الدانق: سدس الدّرهم. ينظر: الصحاح (د ن ق).

(٣) وقال ابن السراج: وأردت الاستثناء أيضا لم يجز، فإن أردت البدل جاز، فأبدلت « عمرا » من « أحد » و« دانقا » من قولك « درهما »، فكأنك قلت: ما أعطيت إلا عمرا دانقا.

وضعف الزجاج البدل، قال أبو حيان: والسماع على خلاف مذهب الزجاج، وأجاز قوم الاستثناء بدون عطف، ومنعه الأخفش وأبو علي الفارسي.

ينظر: الأصول ١ / ٢٨٥، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٢٠، والتذييل والتكميل ٨ / ٢٥٢.

المطلب الرابع عشر
في توكيد الحرف

حكى الرُّماني في شرح أصول ابن السراج[1] الأمرين فقال في قوله تعالى: تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[2] مخرجة مخرج التّمكين، وقد يكون يكون لرفع المجاز؛ إذ لا يمنع أن يقال: هم في الجنّة خالدين في غيرها، فأُزيل هذا بالتأكيد، ودل على أنّهم في الجنّة التي يدخلونها مخلّدون فيها، ولا ينقلون عنها إلى جنّةٍ أُخرى[3].

(١) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢ / ١٢٠.

(٢) من آية (١٠٨) من سورة هود.

واستشهد ابن السراج بهذه الآية على توكيد الحرف " في ". ينظر: الأصول ٤٤٤/١

(٣) وهذه المسألة لم يذكرها الرماني في شرحه على الكتاب.

المطلب الخامس عشر
الغرض من الإمالة

قال الرُّماني في شرح الأصول لابن السراج[1]: الغرض من الإمالة هو المشاكلة، وتلك أنّ جري اللسان في طريق واحد ألْف من أن يجري على طرق مختلفة، طرق مختلفة، فلما كانت الفتحة أو الألف تطلب فتح الفم، والياء تطلب خلاف ذلك، كان ذلك، كان إمالة الألف ليجري اللسان في طريقة واحدة أسهل[2]، وأما ترك الإمالة فهو الإمالة فهو مذهب أهل الحجاز[3].

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي « مخطوط » حاشية اللوحة رقم ١١٩ / ب.

(٢) وقال الرماني في شرحه على الكتاب: ولا تجوز إمالةٌ لشيء من الحركات إلّا الكسرة ؛ لأنّها وإن اشتبهت من جهة أنّها حركات، فليس تشتبه من وجه يقتضي الإمالة، بل يقتضي خلافها ؛ لأن الفتحة مع الألف تقتضي التفخيم المنافي للإمالَة ؛ ليستمر اللسان بهما في طريقة واحدة، مع المشاكلة التي بين الألف والفتحة، وليس كذلك سبيل الياء ؛ لأنها من جنس الكسرة، فتقرب لها الألف بمثل ما تقرب للكسرة.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٦١٨ « رسالة » تحقيق: تركي المعبدي.

(٣) أهل الحجاز يتركون ما أميل من أجل الياء. ينظر: الأصول ٣ / ٩٦٧.

المطلب السادس عشر
حروف الزيادة

قال الرُّماني في شرح الأصول[1]-: وإنما كانت هذه الحروف أحقُّ بالزيادة بالزيادة لأنّها حروف مدّ ولين، وما يشبهها من وجه يقتضي اللحاق بها على مراتبه في القوة والضعف، فحروف المدّ واللين أحقُّ بالزيادة من جميع الحروف؛ الحروف؛ لتمكّنها وحسنها في المسموع والتأليف، وإمكان الترنُّم بها، فمن أجل اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كانت أحقُّ بالزيادة، ثم الهمزة لأنها مواخية لها بالإعلال، فحروف العلّة الأربعة أحدها الهمزة؛ لأنها كثيرا ما تنقلب إلى حروف حروف المدّ واللين، نحو: راسٍ وبيرٍ وبُوسٍ، وكذلك كل همزة ساكنة فهي في التخفيف علَى حركة ما قبلها.

وأما النّون فللترنّم الذي فيها بالغنّة، كما هو في حروف المدّ واللين، ولحسن النّون في المسموع، وأما الميم فتشبه النّون بغنّة ضعيفة، وهي من مخرج الواو أيضا، ولقربها في المخرج، واتساعه كاتساع مخرج الواو.

قال: فهذه هي السبعة[2] التي تكثر في الزّيادة، وتدخل في الأبنية على مراتبها في القوة، وأما الثلاثة الباقية فضعيفة في الزيادة لأنها مشبهة بالشبيه، فالسين لا تزاد إلّا في « استفعل » فقط؛ لأنها تشبه التّاء في قُرب المخرج والهمس. والهمس.

وأما اللام فتُشبه النّون؛ لأنها وإن كلت من حافّة اللسان فهي تستطيل إلى طبقة طبقة النّون، فلم تزد إلّا في: عبدل، وذلك ولام التعريف، وأما الهاء فمشبهة بالهمزة؛ لأنها من مخرجها، وهي ضعيفة لخفائها، فلم تزد إلّا في آخر الكلمة من

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٨ / ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٢) والمذكور هنا ستة، والسابع التاء وسيأتي بيانه في شرح الرماني على الكتاب.

من نحو: "يا زيداه" في النُّدبة، والسكت في ﴿ ماليه ﴾[1] و﴿ اقتده ﴾[2].

(١) من آية (٢٨) من سورة المعارج.

(٢) من آية (٩٠) من سورة الأنعام.

وقال الرماني في شرحه على الكتاب: فحروف المدّ واللين أحقّ بأن تكثر في الكلام ؛ لأنّ منها الحركات التي يتوصل بها إلى النطق بالحَرف، فلها هذه الفضيلة دون غيرها من الحروف، ويمكن الترنم بها، ولها حسن في المسموع.

ثم الهمزة أولًا ؛ لأنَّها من أخوات حروف المدّ واللين في الاعتلال، وهي أخت الألف، لأنّها من مخرجها وهي في الموقعِ أول لأول.

ثم النّون ؛ لأن لها حسنا في المسموع، ولها مخرجان: الفم والخياشيم، كما لحروف اللين ما يمكن به المد والقصر، فأشبهتها من هذا الوجه أيضا. ثم الميم، أخت النون في الغنّة، والحسن في المسموع. ثم التاء أخت الواو في القرب من موضعها، واتساع المخرج والخفاء.

فهذه الأحرف السبعة تدخل في أبوا ب الأبنية ؛ لكثرتها، واختلاف الأبنية فيها، ولا يدخل غيرها من الحروف الزائدة ؛ لقلتها.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٦٤ « رسالة » تحقيق: صالح العبد اللطيف.

المطلب السابع عشر
آراء الرمّاني المنقولة من شرح الأصول

١- لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرورا.

قال ابن يعيش: ولا أعرف هذا المذهب، وقيل: إنه رأي لسيبويه، وقد حكاه حكاه الرُّماني في شرح الأصول(١).

٢ - وذهب الرُّماني في شرح الأصول إلى أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ وعمرو. احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء، فهذا الفرق بين بين المحقّقة والصلة، فالمحقّقة تفتقر إلى تقدُّم نفي، والصلة لا تفتقر إلى ذلك، فمثال فمثال الأول قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ و"لا" هنا المحقّقة، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ فـ"لا" فيه المؤكدة، والمعنى لا تستوي الحسنة والسيئة؛ لأن "استوى" من الأفعال التي تكتفي بفاعل واحد، كقولنا: اختصم اختصم واصطلح، وفي الجملة لا تزاد إلا في موضع لا لبس فيه، فاعرفه(٢).

٣ . ذهب الرُّماني إلى جواز الحذف والقلب في الكلمة في الضرورة الشعرية.

قال النقاوسي في شرح الخزرجية: قال الأعلم في (قواطنا مكة من ورق الحمي): حذف الألف لزيادتها - يعني في لفظ "الحمام"- فبقي الحمم، فأبدلت من من الميم الثانية ياء؛ استثقالا للتضعيف، كما قالوا: تظنيت في "تظننت"، ثم كسرها قبل كسرها قبل الياء؛ لتسلم من الانقلاب..... قال النقاوسي: وإن زعم زاعم أن مثل هذا سماعي لا قياسي، قلنا: نص الرُّماني في آخر شرح أصول ابن السراج السراج على جوازه في الضرورة، فهو من الضرائر القياسية(٣).

---

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ٢ / ٢٨٢.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ٨ / ٢٤٩، والأشباه والنظائر ٢ / ١٦٤.

(٣) ينظر: شرح الخزرجية للنقاوسي ٧١.

ثبت المراجع والمصادر

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

– الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: د.طه محسن، مطبعة الإرشاد – بغداد.

– إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ ..

– الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ..

– الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج، تحقيق: د. محمد عطف التراس، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ..

– إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحَّاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

– الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة السابعة عشر، ٢٠٠٧ م.

– الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العصرية – لبنان.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصورة من الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

– الاقتصار لسيبويه على المبرِد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ ..

– الأنساب، للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

– الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، المجمع العلمي الكردي، بغداد، ١٩٧٦ م.

– البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، طبعة وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

– بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرفا.

– البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.

– تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي الفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

– التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى،١٤٠٢هـ

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

– تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، لتقي الدين ابن قاضي قاضي الشهبي الدمشقي، تحقيق: د. محسن غياض، الدار العربية للموسوعات – – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ..

– تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق: د. سمير معلوف، معهد المخطوطات العربية – القاهرة، ١٩٩٣م.

– التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

– الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ

– الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

– الرماني النحوي، د. مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ ..

– روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١١هـ ..

– سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ..

– شرح الأصول في النحو، لأبي الحسن الرماني، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير، مقدمة من الباحث: نصار بن محمد حميد الدين، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

– شرح الخزرجية، لأبي العباس أحمد النقاوسي، تحقيق: لؤي العتيبي، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ ..

– شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الاستراباذي، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.

– شرح شعر زهير، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، دار الفكر – دمشق، ١٤١٧هـ.

– شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ..

– شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي (مخطوط)مصور عن المكتبة الشرقية بصنعاء رقم (١٧٣٤).

– شرح كتاب سيبويه – لأبي الحسن الرماني، (من باب لبيك وأخواتها إلى نهاية النداء) دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، للباحث: المتولي رمضان الدميري، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر – ١٤٠٢هـ ..

– شرح كتاب سيبويه – لأبي الحسن الرماني (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم) دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه، للباحث: سيف بن عبد الرحمن العريفي، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ ..

– شرح كتاب سيبويه – لأبي الحسن الرماني (من باب أفعل في الوصل في الأسماء إلى نهاية الكتاب) دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه، للباحث: صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٧هـ ..

– شرح كتاب سيبويه – لأبي الحسن الرماني (من باب جمع الأعجمي إلى إلى نهاية باب ألف الوصل) دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه، للباحث: تركي بن بن صالح المعبدي، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٣٦هـ ..

– شرح الفصَّل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعدالدين، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ.

– غاية النهاية في طبقات القرَّاء، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها: ج. برجستراسر، سنة ١٩٣٢ م.

– فهارس كتاب الأصول في النحو، د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٤٠٦هـ ..

– الفهرست، للنديم، تحقيق: د. ناهد عباس، دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

– الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ..

– كتاب الصلة، لابن بشكوال، نشره: السيد عزت العطار، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ .

– كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ١٤١٣هـ ..

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله، المعروف بحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ ..

– الكشاف، للزمخشري، ضبط وتوثيق: أبي عبدالله الداني، دار الكتاب العربي، العربي، بيروت، ١٤٢٩هـ ..

– المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ..

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ..

– معجم الأدباء، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ..

– معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

– مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ..

– المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

– نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨ هـ.

– نكت الهميان في نكت العميان، لصفي، تحقيق: أحمد زكي بك، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ .

– الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي، تحقيق: عدد من الباحثين، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت بالتعاون مع جمعية المستشرقين الألمان، بيروت، ١٤٢٩هـ.

– وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت.